

Distr.: General
7 March 2022
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي

الدورة الثالثة والثمانون

جنيف، 7-9 و 11 شباط/فبراير 2022

تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي عن دورتها الثالثة والثمانين

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من 7 إلى 9 وفي 11 شباط/فبراير 2022

المحتويات

الصفحة

2مقدمة.	
2 الإجراءات التي اتخذتها الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي في دورتها الثالثة والثمانين	أولاً -
3 موجز الرئاسة	ثانياً -
12 المسائل التنظيمية.	ثالثاً -
		المرفقات
13 جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والثمانين للفرقة العاملة.	الأول -
14 الحضور	الثاني -



الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

عُقدت الدورة الثالثة والثمانون للفرقة العاملة المعنية بالخططة البرنامجية والأداء البرنامجي في قصر الأمم، في جنيف، في الفترة من 7 إلى 9 وفي 11 شباط/فبراير 2022. وواصلت الفرقة العاملة مداولاتها في إطار غير رسمي.

أولاً- الإجراءات التي اتخذتها الفرقة العاملة المعنية بالخططة البرنامجية والأداء البرنامجي في دورتها الثالثة والثمانين

ألف- استعراض مشروع الخططة البرنامجية للأونكتاد والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2023، الجزء الثاني من الميزانية البرنامجية المقترحة (البند 3 من جدول الأعمال)

الاستنتاجات المتفق عليها

إن الفرقة العاملة المعنية بالخططة البرنامجية والأداء البرنامجي

- 1- توييد مشروع الخططة البرنامجية للأونكتاد والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2023، الجزء الثاني من الميزانية البرنامجية المقترحة، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/WP(83)/CRP.1⁽¹⁾؛
- 2- ترحب بالقرارات التي اتخذتها الأمانة العامة للأونكتاد والرؤية التي قدمتها بغية تنفيذ عهد بريدجتاون وتنشيط الأونكتاد وتوييد هذه القرارات؛
- 3- تطلب إلى الأمانة العامة للأونكتاد أن تأخذ في اعتبارها التعليقات والمساهمات التي قُدمت خلال الدورة الثالثة والثمانين للفرقة العاملة وكذلك الوثيقة TD/B/WP(83)/CRP.1، في سياق ما تقدمه من مساهمات في الميزانية البرنامجية للأونكتاد المقترحة لعام 2023 إلى الأمين العام للأمم المتحدة، كي تنظر فيها بعد ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية؛
- 4- تعرب عن تقديرها لما تضمنته أجزاء مختلفة في الوثيقة من إشارات إلى عهد بريدجتاون، ولكنها تلاحظ الحاجة إلى إدماج العهد على نحو أفضل في جميع أجزاء الوثيقة؛
- 5- تكرر تأكيد أهمية التحقق من اتخاذ تدابير أداء موضوعية وذات صلة وقابلة للقياس، وتكرر في الوقت نفسه طلبها إلى أمانة الأونكتاد أن تلتزم التوجيه من الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن قياس أثر الأنشطة المضطلع بها في إطار ركن البحث والتحليل، وأن تكفل تجسيد التحسينات من خلال تدابير الأداء المدرجة في الخططة البرنامجية المقبلة؛
- 6- تحيط علماً مع التقدير بالمعلومات المقدمة إلى الدول الأعضاء بشأن الموارد المقترحة للأونكتاد لعام 2022، والتمثيل الجغرافي لموظفيه والتوازن بين الجنسين منهم، وكذلك استخدام برامج التدريب الداخلي في أمانة الأونكتاد في عام 2021، وتشجع على مواصلة تقديم هذه المعلومات؛
- 7- تحيط علماً بالفقرة 49 من قرار الجمعية العامة 245/76 التي " ترحب باعتماد عهد بريدجتاون في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقود في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021، وتحيط علماً أنه بسبب اعتماد العهد في الآونة الأخيرة، لم تدرج مخصصات في الميزانية

(1) تُنشر تنقيحات هذه الوثيقة بوصفها الوثيقة TD/B/WP(83)/INF.1.

البرنامجية المقترحة لعام 2022 لتنفيذ ما يتصل به من ولايات، ولذلك تطلب إلى الأمين العام أن يدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة المقبلة مقترحات مناسبة لتنفيذ العهد؛ " وترحب بهذه الفقرة.

11 شباط/فبراير 2022

باء - الإجراءات الأخرى التي اتخذتها الفرقة العاملة

1- استعراض مشروع الخطة البرنامجية للأونكتاد والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2023، الجزء الثاني من الميزانية البرنامجية المقترحة (البند 3 من جدول الأعمال)

1- اعتمدت الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي، في جلستها العامة الختامية، المعقودة في 11 شباط/فبراير 2022، الاستنتاجات المتفق عليها بشأن هذا البند من جدول الأعمال على النحو الوارد في ورقة غير رسمية عُمت في التاريخ نفسه (انظر الفصل الأول، القسم ألف، أعلاه).

2- استراتيجية التعاون التقني

(البند 4 من جدول الأعمال)

2- قررت الفرقة العاملة، في جلستها العامة الختامية أيضاً، عقب النظر في وثائق بنود جدول الأعمال (TD/B/WP/CRP.2)، أن تطلب إلى الأمانة أن تواصل مشاوراتها مع الدول الأعضاء، ولا سيما المنسقون الإقليميون، بغية التوصل إلى اتفاق بشأن الاستراتيجية والموافقة عليها في الدورة التاسعة والستين لمجلس التجارة والتنمية، وأن توصي مجلس التجارة والتنمية بإدراج بند بشأن استراتيجية التعاون التقني في جدول أعمال الدورة التاسعة والستين.

ثانياً - موجز الرئاسة

ألف - الجلسة العامة الافتتاحية

3- افتتحت الدورة الأمينة العامة للأونكتاد. وأدلى المتحدثون الآتي ذكرهم ببيانات افتتاحية: ممثل بربادوس، باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ وممثل الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ وممثل باكستان، باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ وممثل بوتسوانا، باسم المجموعة الأفريقية؛ وممثل المكسيك، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ وممثل جمهورية كوريا، باسم مجموعة الدول المتقدمة غير المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي (جسكانز: JUSSCANNZ)؛ وممثل الاتحاد الروسي، باسم الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية - الآسيوية؛ وممثل دولة فلسطين، باسم المجموعة العربية؛ وممثل بربادوس، باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وممثل كمبوديا؛ وممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية؛ وممثل كينيا؛ وممثل نيجيريا؛ وممثل جمايكا؛ وممثل الأرجنتين؛ وممثل الفلبين؛ وممثل العراق؛ وممثل جمهورية إيران الإسلامية؛ وممثل بيرو؛ وممثل تونس؛ وممثل الجمهورية الدومينيكية؛ وممثل أنغولا.

4- وتناولت الأمينة العامة للأونكتاد، في بيانها الافتتاحي، الذي سلطت فيه الضوء على توجهاتها الاستراتيجية للمستقبل ورؤيتها للأونكتاد، السياق العالمي الحالي والكيفية التي يؤثر بها على عمل الأونكتاد؛ والخطة البرنامجية لعام 2023؛ والتغييرات الهيكلية التي أُجريت دعماً لتنفيذ الخطة.

5- وفيما يتعلق بالسياق، شددت على أن الجائحة، بوصفها حدثاً ميّز بداية عصر، يمثل بداية القرن الحادي والعشرين، تماماً كما يمكن اعتبار القرن العشرين قد بدأ في عام 1914، مع بداية الحرب العالمية الأولى، التي أعقبتها جائحة. وقد غيرت الجائحة الحالية المجالات التي يعمل فيها الأونكتاد بوصفه مركز تنسيق للأمم المتحدة، وهي التجارة والمالية والديون والتكنولوجيا والتنمية المستدامة واللوجستيات. واختبرت الجائحة تعددية الأطراف، وأبرزت التعقيدات ولكنها سلطت الضوء أيضاً على منافع جهود بناء توافق الآراء. وأبرزت الأمانة العامة أن الدولة قد استعادت دورها على ما يبدو بوصفها طرفاً فاعلاً في السياسة الاقتصادية والسياسات الصناعية والإنتاجية؛ وازدادت التجارة تنوعاً وتوسعت عبر الأقاليم؛ وأظهر الاقتصاد الرقمي إمكانات ولكنه يخلق أيضاً فجوات؛ وبدأت الأدوات القديمة، التي سبق للأونكتاد أن دفع ببعضها إلى الأمام، مثل حقوق السحب الخاصة، تطفو على السطح من جديد في آلية تمويل التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، وكما لوحظ في عهد بريدجتاون، أدت الجائحة إلى تفاقم التحديات المالية وغيرها من الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية، وازدادت أوجه عدم المساواة زيادة كبيرة في جميع أنحاء العالم، داخل البلدان وفيما بينها على السواء. وشددت الأمانة العامة على أن الرخاء لا يمكن أن يشمل الجميع إلا إذا كان مستداماً، وأنه لا يمكن أن يكون مستداماً إلا إذا كان مرناً، وأنه لا يمكن أن يكون مرناً إلا إذا كان للجميع. ولذلك أصبحت مهمة الأونكتاد المتمثلة في تحقيق الرخاء للجميع ملحة أكثر من أي وقت مضى. وأشارت إلى التحولات الأربعة التالية التي أبرزها عهد بريدجتاون: تحويل الاقتصادات من خلال التنوع؛ والتحول إلى اقتصاد أكثر استدامة وأقدر على الصمود؛ وتغيير سبل تمويل التنمية؛ وتحويل تعددية الأطراف. وشددت الأمانة العامة على الطابع العالمي للأونكتاد، وعلى مساهمته في تحقيق انتعاش أكثر شمولاً في سياق الإطار العام لأهداف التنمية المستدامة، وقالت إن من الأهمية بمكان اغتنام الفرصة للمضي قدماً بشكل مختلف، ومعاً، من أجل عالم يسد الفجوات بدلاً من فتحها.

6- وأشارت الأمانة العامة إلى الدورة التحضيرية للفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي التي عُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، لمعالجة كيفية تجسيد عهد بريدجتاون في الخطة البرنامجية لعام 2023، نظراً لقيود النموذج المقدم لإعداد الوثيقة. وكان هناك حرص على إبراز العناصر المرتبطة بعهد بريدجتاون في الفرع المخصص للتوجه العام وفي الفروع المقابلة لكل برنامج فرعي، مع احترام هيكل الوثائق المحدد مسبقاً. وأدرجت فقرات مكرسة بشأن مجالات جامعة مثل الإحصاءات والبيئة وتغير المناخ. وتبلور مبدأ فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي من أجل التنمية المستدامة، على النحو الذي أبرزه عهد بريدجتاون، في جميع أجزاء الخطة البرنامجية، بما في ذلك على مستوى البرامج الفرعية، من خلال النتائج المحددة التي سلط الضوء عليها. وتتعلق مجالات التركيز الأخرى بالاستثمار؛ والاقتصاد الرقمي وتيسير التجارة؛ وإعطاء الأولوية لاحتياجات ومصالح البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق تعزيز القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي من أجل التنمية المستدامة؛ والتخفيف من الأثر السلبي للجائحة؛ وتعزيز المعالجة المتعددة المجالات للمسائل الجنسانية في التجارة والتنمية عن طريق إدماج البعد الجنساني في البحوث وبناء القدرات. وفي الختام، لاحظت الأمانة العامة أن الجهود جارية لتعزيز الإدارة القائمة على النتائج في مجال البحث والتحليل وفي التعاون التقني، بما في ذلك وضع إطار مؤشرات لمتابعة تنفيذ عهد بريدجتاون، على النحو الذي أشارت إليه الدول الأعضاء.

7- وفيما يتعلق بالتغييرات الهيكلية داخل المنظمة، شددت الأمانة العامة على أهمية الدعم والمشاورات في إنجاز عمل الأونكتاد، فأبرزت المبادرات التحويلية الـ 10 التالية:

(أ) إنشاء وحدة إحصائية جديدة مستقلة ومشاركة بين المنظمات، لاستحداث عملية مستقلة لضمان جودة الإحصاءات، دون إضفاء الطابع المركزي على الأنشطة الإحصائية للشعب، مع الحرص على تنسيق ودعم جهود التوحيد والاتساق على نطاق المنظمة، لزيادة الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء.

(ب) تحقيق التكامل بين دائرة إدارة الموارد وقسم التعاون التقني، بما يكفل اتباع طريقة متكاملة لأنشطة التخطيط والإبلاغ الممولة من الموارد العادية والخارجة عن الميزانية على السواء، والسماح بتعزيز اتساق عملية إقرار جميع اتفاقات المنظمة والموافقة عليها، وضمان الامتثال على نحو أفضل لسياسات رصد الأداء المالي والفني والإبلاغ فيما يتعلق بالمشاريع، وتعزيز القدرة على تحليل البيانات؛ وإعادة تسمية الكيان الموحد حديثاً ليصبح دائرة دعم وإدارة البرامج، اعترافاً بتكامل عنصر التعاون التقني.

(ج) إنشاء وحدة جديدة في دائرة الدعم الحكومي الدولي، للتواصل مع أصحاب المصلحة الآخرين في مجال التنمية، بحيث يُفسح المجال أمامهم للمساهمة بشكل أفضل في عمل الأونكتاد، مع التسليم بضرورة أن يكون الدعم مدفوعاً بالطلب، ويشكل مساهمة أولية في الجهود الرامية إلى تنشيط الآلية الحكومية الدولية.

(د) إنشاء فرع جديد في شعبة التكنولوجيا واللوجستيات، يركز على التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

(هـ) إنشاء فرع جديد في شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة يُعنى بالقدرة الإنتاجية والتنمية المستدامة؛ وإعادة تسمية فرع الفقر التجاري ليصبح فرع الفقر التجاري وعدم المساواة؛ وجعل المكتب الإقليمي لأفريقيا تابعاً في التسلسل الإداري بشكل مباشر للشعبة.

(و) إدخال تعديل طفيف على التركيز البرنامجي وإعادة تسمية فرع المفاوضات والدبلوماسية التجارية التابع لشعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية ليصبح فرع النظم التجارية والخدمات والاقتصاد الإبداعي.

(ز) إنشاء ثلاثة أفرقة عاملة مواضيعية ولجنتين تنسيقيتين تُعنى بتقييم الجائحة؛ وكيفية إدماج البيئة وتغير المناخ من منظور إنمائي في جميع أقسام الأونكتاد؛ وكيفية تنسيق مشاركة الأونكتاد في مجموعة الـ 20؛ والتنسيق الإحصائي؛ والتعاون التقني.

(ح) تحسين سياسة منشورات الأونكتاد لتعزيز تنفيذ برنامج المنشورات واتساقه.

(ط) إنشاء هيكل مكرس في مكتب الأمانة العامة للتعامل مع تعبئة الموارد لعمل الأونكتاد.

(ي) الاستثمار في استراتيجيات اتصالات جديدة وطموحة للأونكتاد، بالنظر إلى أن الاتصالات تشكل جزءاً من تنفيذ الولاية وتسهم في تحقيق أهداف المنظمة، وتعزز المشاركة وتوفر الدعم للسياسات الإنمائية الفعالة؛ على أن تكون أنشطة الاتصالات قائمة على القضايا وتركز على المجالات الرئيسية، بما يدعم تنفيذ عهد بريدجتاون.

8- وأنتى ممثل إحدى المجموعات الإقليمية على العملية التشاورية التي جرت في الفترة التي سبقت الدورة الثالثة والثمانين للفرقة العاملة. وفيما يتعلق بتجنب مواصلة الخروج عن سكة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، نذكر أن من الأهمية بمكان أن يظل الأونكتاد صوتاً للبلدان النامية في مختلف المحافل، ولا سيما فيما يتعلق بقضايا الديون والتمويل، بما في ذلك من خلال تعزيز وحماية بيئة دولية مواتية يمكن أن تؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وإذكاء الوعي بالحاجة إلى زيادة الدعم المقدم إلى أشد الفئات ضعفاً. وفي هذا السياق، أبرز ممثلو بعض المجموعات الإقليمية وعدة مندوبين أهمية أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد، بما في ذلك ما يتعلق بالديون، وتمويل التنمية، وتعبئة الموارد من أجل التعافي من الجائحة، والتدابير غير التعريفية، والدعم المقدم من وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، ومؤشر الضعف.

9- وأشار ممثلو عدة مجموعات إقليمية وعدة مندوبين إلى ضرورة مواصلة الخطة البرنامجية مع عهد بريدجتاون. وفي هذا الصدد، وبغية تعزيز الإدارة القائمة على النتائج، شدد ممثلو بعض المجموعات الإقليمية على أنه من أجل التنفيذ الناجح لعهد بريدجتاون، سيكون من المهم تحديد أهداف مرحلية ووضع مقاييس أداء مقابلة لتلك الأهداف ومؤشرات قابلة للقياس ومرتبطة بعمل الأونكتاد.

10- ورحب ممثلو بعض المجموعات الإقليمية بالمبادرات التي حددتها الأمانة العامة، بما في ذلك مبادرة إنشاء إطار استراتيجي مؤات للتمية لمعالجة القضايا البيئية وقضايا تغير المناخ في الأونكتاد. وبالإضافة إلى ذلك، أشار ممثلو بعض المجموعات الإقليمية إلى أن من المهم أيضاً تحسين إدماج قضايا نوع الجنس وحقوق الإنسان في عمل الأونكتاد، وفقاً لعهد بريدجتاون؛ وتعزيز برنامج المنشورات؛ وتعزيز التنسيق وتنظيمه، بما في ذلك مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والأفرقة القطرية والمنسقين المقيمين؛ وتحديد القضايا الشاملة عبر مختلف الشعب لضمان التعاون والتآزر في مجال المساعدة التقنية.

11- وفيما يتعلق بإنشاء وحدة إحصائية، شدد ممثلو عدد قليل من المجموعات الإقليمية على أنه ينبغي للشعب أيضاً أن تحتفظ بقدرات إحصائية فيما يتعلق بمجالات عملها الأساسية. وأثنى ممثل إحدى المجموعات الإقليمية وبعض المندوبين على ما قدمه الأونكتاد من بحث وتحليل وتعاون تقني على الرغم من القيود التي أملتتها الجائحة، وأبرزوا أهمية هذا الدعم، بما في ذلك ما يتعلق، في جملة أمور، بالقدرات الإنتاجية والاستثمار؛ وتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية؛ واتجاهات التجارة العالمية؛ والتجارة الإلكترونية والفجوة الرقمية والحاجة إلى تعزيز تمكين المرأة في المجال الرقمي؛ وتعزيز الأطر القانونية والتنظيمية؛ والآثار غير المتكافئة للجائحة في مجالات الاقتصاد والتجارة والتنمية على الصعيد الدولي.

12- وبينما أشار ممثلو عدة مجموعات إقليمية وعدة مندوبين إلى أن التنفيذ الناجح لاستراتيجية التعاون التقني يتوقف على استقرار التمويل الطوعي المقدم من الدول الأعضاء وكفايته وإمكانية التنبؤ به، وأن وضع استراتيجية لتعبئة الموارد على نطاق المنظمة أمر أساسي لسد الفجوة بين العرض من التعاون التقني والطلب عليه، فقد شددوا على الحاجة إلى تمويل غير مخصص للأونكتاد وإلى ضمان تمويل عادل ومستقر، فضلاً عن تحقيق التوازن بين المطالب والاحتياجات والموارد؛ وإعطاء الأولوية لتعبئة الموارد؛ ومراعاة أفضل الممارسات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها؛ والاضطلاع بدور أنشط في مساعدة المستفيدين على مواصلة الاحتياجات والأولويات مع احتياجات المانحين وأولوياتهم.

13- وشجع ممثل إحدى المجموعات الإقليمية الأونكتاد على مواصلة إجراء تقييمات لأنشطته في مجال التعاون التقني. ولاحظ ممثل مجموعة إقليمية أخرى مع التقدير أن الأونكتاد سيواصل، في إطار استراتيجية التعاون التقني، ترتيب أولويات المساعدة من حيث النطاق الجغرافي. وطلب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية عقد دورات تحضيرية قبل دورات الفرقة العاملة، لإتاحة الفرصة لإجراء حوارات غير رسمية مع الأمانة.

باء - استعراض مشروع الخطة البرنامجية للأونكتاد والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي

لعام 2023، الجزء الثاني من الميزانية البرنامجية المقترحة

(البند 3 من جدول الأعمال)

14- أدلى رئيس دائرة إدارة الموارد في الأونكتاد ببيان استهلاكي بشأن وثائق بند جدول الأعمال. وقدم لمحة عامة عن تسلسل النظر في مشروع الخطة البرنامجية لعام 2023 ومسار الموافقة عليه، حيث شكلت الدورة التحضيرية للفرقة العاملة في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 الخطوة الأولى. وأعقب ذلك مشاورات إلى جانب صياغة الخطة البرنامجية، بما في ذلك من خلال معتكف داخلي للإدارة العليا، بهدف تعميم مراعاة عهد بريدجتاون في مشروع الوثيقة. وتمثلت الخطوة الثانية في الاستعراض الرسمي لمشروع

الخطة البرنامجية من جانب الفرقة العاملة. ولاحظ رئيس الدائرة أن العناصر المرتبطة بعهد بريدجتاون قد روعيت ضمن حدود النموذج الذي قُدِّم لإعداد الوثيقة، ولا سيما في تصدير الأمانة العامة، الذي أعربت فيه عن تطلعاتها؛ وفي القسم المخصص للتوجه العام؛ وعلى مستوى البرامج الفرعية، في إطار الاستراتيجية والنتائج الجديدة لعام 2023.

15- وشدد ممثلو عدد قليل من المجموعات الإقليمية على أنه في حين أن الوثيقة تقدم عناصر واضحة مرتبطة بعهد بريدجتاون في القسم المخصص للتوجه العام، فإنه يمكن تحسينها على مستوى البرامج الفرعية، بما في ذلك ما يتعلق بالنواتج؛ وأنه من المهم أيضاً تكيف الخطة البرنامجية لعام 2022 والأموال المتصلة بها مع الأولويات الجديدة في عهد بريدجتاون. ولاحظت بعض الوفود أن مقاييس الأداء ستستفيد من زيادة المواءمة مع عهد بريدجتاون، وأنه ينبغي استعراض بعض مؤشرات الأداء المقابلة من أجل مزيد من الوضوح، وأن المؤشرات ذات الطابع النوعي ينبغي أن تكون أكثر تحديدا وقابلية للقياس.

16- وذكر أحد الوفود أنه، تمشياً مع التحول الجديد في النموذج الفكري الذي أبرزه عهد بريدجتاون فيما يتعلق بإدماج تغير المناخ من منظور إنمائي، من المهم إدراج جدول أعمال الدول الجزرية الصغيرة النامية في عمل كل برنامج فرعي، بما في ذلك العمل المتعلق بقياس الضعف والتكيف مع تغير المناخ وتمويله.

17- وأبرز ممثل إحدى المجموعات الإقليمية أنه ينبغي أن تحرص الأمانة على تعزيز الكفاءة والإدارة القائمة على النتائج وأن تواصل تعزيز إطار هذه الإدارة. وشجع ممثل مجموعة إقليمية أخرى على مواصلة التنسيق بين الشُعَب. وشدد عدد قليل من الوفود على أهمية النتيجة المتصلة بإشراك المرأة في التجارة الإلكترونية، وتوسيع نطاق مؤشر الأداء في السنوات القليلة المقبلة، والنظر في تخصيص موارد إضافية لمجال العمل هذا، تمشياً مع عهد بريدجتاون.

18- وأثنى ممثلو عدد قليل من المجموعات الإقليمية على الأمانة لما قدمته من وثائق وأكادوا فائدة هذه الوثائق في عملية الاستعراض؛ وقالوا إنه ينبغي للأمانة العامة أن تلتزم موارد إضافية حسب الاقتضاء لتنفيذ عهد بريدجتاون، دعماً للمبادرات التحويلية التي أوجزتها. وأبرز ممثل إحدى المجموعات الإقليمية أن تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها في هذه الدورة للفرقة العاملة أمر بالغ الأهمية وأنه ينبغي للأمانة أن تتابعها بدقة.

19- ولاحظ أحد الوفود أن التنفيذ الفعال لعهد بريدجتاون يتطلب، من ناحية أولى، تعزيز التعاون البرنامجي بين الأونكتاد ومكتب نيويورك، وتوثيق التعاون بين المندوبين في جنيف والمندوبين في نيويورك، من ناحية ثانية. وشدد ممثلو عدد قليل من المجموعات الإقليمية على أن من الأهمية بمكان رسم أهداف مرحلية ووضع الآليات الضرورية لتتبع تنفيذ عهد بريدجتاون.

20- وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، ذكر مدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية في الأونكتاد أن عمل البرنامج الفرعي يرتكز على جدول أعمال يستند إلى السياسات العامة ويركز على سياسات الاقتصاد الكلي، على الصعيدين الدولي والمحلي، واستراتيجيات التحول الهيكلي في البلدان النامية، وتجميع ونشر الإحصاءات المتعلقة بطائفة واسعة من المتغيرات الاقتصادية، بما في ذلك رصد التقدم المحرز في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وذلك مثلاً من خلال مؤشرات مثل نبض أهداف التنمية المستدامة. وفي الفترة المقبلة، سيتواصل التركيز على هذه المواضيع، إلى جانب رصد القدرة على تحمل الديون في البلدان النامية في مرحلة ما بعد الجائحة. وأشار المدير إلى أن الشعبة تشارك في دعم عدة أنشطة حكومية دولية، مثل عملية تمويل التنمية والعمل في إطار اللجنة الاقتصادية والمالية (اللجنة الثانية)، تتعلق بقرارات الجمعية العامة بشأن مسألة الأرض الفلسطينية المحتلة، فضلاً عن القدرة على تحمل الديون في البلدان النامية، ورصد تنفيذ خطة عام 2030. وعلاوة على ذلك، مثلت الشعبة الأونكتاد في

اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية والفريق العامل الإطاري لمجموعة الـ 20، وذكر المدير أن عمل الشعبة يتأثر بشكل متزايد بالمفاوضات التي تجري في دورات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، حيث يولي المجتمع الدولي اهتماماً للصلة بين البيئة والتنمية وآثارها على البلدان النامية. وأفاد بأن معظم أنشطة المساعدة التقنية التي تضطلع بها الشعبة لا يزال يقَدَّم من خلال برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي والفروع الأخرى التي تشارك في أنشطة المساعدة التقنية كلما كانت أموال حساب التنمية متاحة، مثل مشروع التحول الهيكلي الجاري تنفيذه في الجنوب الأفريقي. وأخيراً، أفاد المدير بأن التحولات الرئيسية الأربعة التي أبرزها عهد بريدجتاون ستمتدج بالكامل في عمل الشعبة من خلال دراسة السياسات على الصعيدين الدولي والمحلي التي تتصدى للتحديات أمام التتبع وتحد من الهشاشة في البلدان النامية ووضع مقترحات لنموذج للعولمة يعود بالنفع على جميع البلدان.

21- وأشار مندوب إلى أن أعمال البحث والمساعدة التقنية التي تضطلع بها الشعبة بشأن مسألة الأرض الفلسطينية المحتلة مفيدة بوجه خاص وقد أُجريت في الوقت المناسب. وسلم ممثل مجموعة إقليمية بأن الأونكتاد بذل جهداً لجعل الأداء أكثر قابلية للقياس، فنذكر أنه في حين أن نطاق التغييرات التي أُجريت على الوثيقة قيد النظر محدود، فإنه يمكن إجراء المزيد من التغييرات لكي تعكس الوثيقة عهد بريدجتاون على نحو أفضل. وأشار ممثلو بعض المجموعات الإقليمية إلى أنه سيتم تقديم تعليقات واقتراحات بشأن فروع معينة من الوثيقة. وطلب وفد مزيداً من التوضيح بشأن ما إذا كانت هناك خطط لتقديم المساعدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بالتحول الهيكلي والنواتج التي توضح بالتفصيل كيفية استعادة بلدان أمريكا اللاتينية من مشروع بشأن التحول الهيكلي في المنطقة. وفي هذا الصدد، أشار المدير إلى أن الدروس المستفادة من الأنشطة في موريشيوس يمكن أن تكون مفيدة لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية وأن التفاصيل المتعلقة بالمشروع في أمريكا اللاتينية ستصبح أكثر وضوحاً بمجرد توافر تمويل حساب التنمية.

22- وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، أشار مدير شعبة الاستثمار والمشاريع في الأونكتاد إلى أن عهد بريدجتاون قد أكد ولايات الدورات السابقة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي، وحدد وقدم معلومات أوفر عن مجالات عمل معينة. وتناول بالتفصيل الآثار المترتبة على استراتيجية البرنامج الفرعي، ولا سيما فيما يتعلق بالدعم الإضافي المقدم إلى الدول الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين نوعية التمويل والاستثمار المستدامين؛ ودور الاستثمار والمشاريع في التحول الهيكلي من أجل التنمية المستدامة؛ وآثار الإصلاحات الضريبية العالمية على سياسات الاستثمار؛ ومساهمة سياسات الاستثمار في تحقيق الأهداف المناخية والبيئية لخطة عام 2030؛ وربط الاقتصادات المحلية بسلاسل القيمة العالمية بفعالية أكبر. وشرح كذلك الأساس المنطقي لمؤشرات الأداء المقترحة استناداً إلى الركائز الاستراتيجية للشعبة، وهي تطوير أدوات إلكترونية للتخفيف من آثار الجائحة في الدول الأعضاء، وتوسيع سلسلة الاستثمار لتعبئة جميع أصحاب المصلحة لسد الفجوة التمويلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعميم سياسات الاستثمار من خلال وضع أطر للسياسات العامة، ولا سيما إطار سياسة الاستثمار لدعم التعافي من الجائحة والتنمية المستدامة الذي أطلق جنباً إلى جنب مع تقرير *الاستثمار العالمي لعام 2021*. واختتم المدير كلمته بتسليط الضوء على بعض المبادرات الجديدة والحديثة التي أطلقتها الشعبة في أعقاب الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الخامس عشر)، مثل التحالف العالمي للمناطق الاقتصادية الخاصة والمرصد العالمي للتمويل المستدام.

23- وذكر ممثلو عدد قليل من المجموعات الإقليمية أن الخطة البرنامجية المقترحة في إطار البرنامج الفرعي 2 تعكس المناقشات التي جرت خلال الدورة التحضيرية للفرقة العاملة وتستجيب للتحديات التي تطرحها الجائحة. وأثنى ممثلو عدد قليل من المجموعات الإقليمية على البرنامج الفرعي لما أنجزه من

عمل، بما في ذلك عقد المنتدى العالمي السابع للاستثمار بنجاح في عام 2021 وتطوير أدوات الحكومة الإلكترونية التي يمكن اعتبارها من المنافع العامة. وشدد ممثل مجموعة إقليمية على الحاجة إلى تحسين مواءمة الصياغة المتعلقة بنواتج البرنامج الفرعي بشأن الضرائب فيما يتعلق بسياسات الاستثمار. وطلب ممثلو عدد قليل من المجموعات الإقليمية زيادة توضيح طبيعة البيانات التي يُحصل عليها لرصد الأداء وطريقة جمع هذه البيانات، واستفسر ممثل مجموعة إقليمية أخرى عن المواضيع المقبلة للاجتماعات الحكومية الدولية. وفي هذا الصدد، قدم المدير توضيحات بشأن المنهجية المتبعة في إطار البرنامج الفرعي للإبلاغ عن الأداء وأبرز أهمية جمع التعليقات ذات الصلة بانتظام. وبالإضافة إلى ذلك، قدم المشورة بشأن المواضيع المقبلة للاجتماعات، مثل الاستثمار وتغير المناخ.

24- وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، أوضح الموظف المسؤول عن شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية في الأونكتاد بالتفصيل الكيفية التي سعت بها الشعبة إلى متابعة التحولات الأربعة التي أبرزها عهد بريدجتاون، بما في ذلك العناصر المرتبطة ارتباطاً مباشراً بالنتائج المتوقعة، تمشياً مع أهداف التنمية المستدامة. واعترافاً بأهمية دور الأونكتاد في قضايا التجارة والتنمية، شدد الموظف المسؤول على مساهمة الشعبة في التحليل على نطاق الأمم المتحدة والتزامها بمواصلة الدعوة بنشاط إلى تناول قضايا التجارة والتنمية في التقارير والأنشطة والمنتديات. وقال إن الشعبة تعترم اتباع نهج رشيق لتعميم عهد بريدجتاون في الأنشطة في عام 2022، من خلال الابتكار في العمل، وتعزيز تبادل الخبرات داخل الشعب وعبرها، وتحسين جهود التوعية. وفيما يتعلق بقياس النتائج والأثر، رحب المدير بالاقترحات المقدمة من أصحاب المصلحة بشأن قياسات أخرى لتحسين تتبع الأداء.

25- وأعرب ممثلو بعض المجموعات الإقليمية عن تقديرهم للتفاصيل المقدمة وأشادوا بالعناصر المرتبطة مباشرة بتنفيذ عهد بريدجتاون في عمل الشعبة. وذكر ممثل مجموعة إقليمية أن التصدي لتغير المناخ ينبغي أن ينعكس بشكل أوضح في جميع مناحي عمل الشعبة، وتسائل عن النتيجة المتعلقة بالتدابير غير التعريفية المدرجة كجزء من التوقعات لعام 2022. وطلب وفدٌ توضيحاً للتوقعات المتعلقة بعدد المشاريع والحلقات الدراسية المتعلقة بالتجارة والقضايا الجنسانية بسبب الزيادة النسبية في الأنشطة في عام 2021.

26- وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، قدمت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات في الأونكتاد مشروع برنامج العمل لعام 2023، مسلطة الضوء على استراتيجية البرنامج الفرعي، وأداء البرنامج في عام 2021، والنتائج والنواتج المخطط لها لعام 2023. وحددت المديرية استجابة البرنامج الفرعي للطلبات الواردة من الدول الأعضاء، وفقاً لعهد بريدجتاون، ونكرت أن الأمانة تعترم زيادة عملها في مجالي الاقتصاد الرقمي وتيسير التجارة، وكلاهما مشمول بالبرنامج الفرعي.

27- وأشادت عدة وفود بالعمل المضطلع به والجهود المبذولة في إطار البرنامج الفرعي من أجل إدماج التوجهات الجديدة التي قدمتها الدول الأعضاء في عهد بريدجتاون. وأعربت عدة وفود أخرى عن تقديرها للشعبة لما تجزته من عمل جيد ومهم، بما في ذلك في المجالات التالية: النقل؛ ولوجستيات التجارة؛ والنظام الآلي للبيانات الجمركية، بما في ذلك ما يتعلق بالنوافذ الوحيدة؛ والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، بما في ذلك برنامج التجارة الإلكترونية من أجل المرأة؛ والعلم والتكنولوجيا والابتكار. وأشار بعض المندوبين إلى الحاجة إلى توفير موارد إضافية لمواصلة عمل الشعبة وزيادته، ولا سيما في مجالي الاقتصاد الرقمي وتيسير التجارة، من خلال موارد خارجة عن الميزانية فضلاً عن مخصصات إضافية في إطار الميزانية العادية.

28- وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 5، ركز مدير شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة التابعة للأونكتاد على المجالات الرئيسية الخمسة التالية، تمشياً مع عهد بريدجتاون: الاستراتيجية؛ والأداء

البرنامجي في عام 2021؛ والنتائج المخطط لها لعام 2023؛ والمنجزات المستهدفة؛ وإعادة هيكلة الشعبة. وأشار المدير إلى الهدف الرئيسي للبرنامج الفرعي، وهو الإدماج الفعال لأفريقيا وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في الاقتصاد العالمي. وشدد على أهمية استراتيجية الشعبة، بما في ذلك، على وجه الخصوص، ما يلي: تعزيز القدرات الإنتاجية؛ ودفع التحول الهيكلي؛ وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات؛ ودعم رفع البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً مع الحفاظ على الزخم اللازم والحرص على الانتقال السلس؛ وتنويع الصادرات من أجل تحسين إدماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي. وفي عام 2021، شمل أداء البرنامج الفرعي تعزيز فهم واضعي السياسات للديون والتنوع الاقتصادي وتحديات الموارد الطبيعية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفيما يتعلق بالنتائج المخطط لها في عام 2023، شدد المدير على بناء القدرة على الصمود الاقتصادي في أقل البلدان نمواً، وتحسين مشاركة البلدان الأفريقية في سلاسل القيمة، وتعزيز القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي؛ أما بخصوص النواتج في عام 2023، فسلط الضوء على إعداد موجزات فيما يتعلق بسرعة تأثر خمسة من أقل البلدان نمواً وتقييمات فيما يتعلق بالفجوات في القدرات الإنتاجية على الصُّعد الوطني والإقليمي وعلى مستوى المقاطعات والبلديات. وفي الختام، أفاد بأن الشعبة بذلت جهداً لتعزيز التكامل الإقليمي، ولا سيما في مجال المساعدة التقنية المتصلة بقواعد المنشأ (بما في ذلك بالنسبة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والمشاركة في المفاوضات في منظمة التجارة العالمية، ودعم أقل البلدان نمواً)، وسلاسل القيمة الإقليمية، وتنفيذ مشروع بشأن المرور العابر والنقل وتيسير التجارة لبلدان غرب أفريقيا.

29- ورحب ممثلو عدد قليل من المجموعات الإقليمية وقلة من الوفود بالمساعدة التقنية التي تقدمها الشعبة وبحوثها واستراتيجيتها وتوقعاتها، وعلقوا على مجالات تركيز مختلف أنشطة البحث والمساعدة التقنية، ولا سيما منهجية تقييم النتائج المتوقعة، فضلاً عن كيفية قياس نتائج مؤشر القدرات الإنتاجية وأثره بين أقل البلدان نمواً. وأشار المدير في هذا الصدد إلى أن عدة خبراء ساهموا في وضع المؤشر وأن الشعبة ستبذل جهداً لضمان استفادة أقل البلدان نمواً من هذه الأداة لتحديد أي أوجه قصور وتعزيز التنمية. وفي الختام، أشار المدير إلى أن الشعبة عملت بالتعاون مع الشعب الأخرى والشركاء الإنمائيين بشأن مؤشر القدرات الإنتاجية ومؤشر الضعف، وهو ما يدل على أن عمل الشعبة يجسد بشكل جيد الركن المتعلق ببناء توافق الآراء.

جيم - استراتيجية التعاون التقني

(البند 4 من جدول الأعمال)

30- عرضت نائبة الأمين العام للأونكتاد وثائق بنود جدول الأعمال (TD/B/WP(83)/CRP.2) وذكرت أن استراتيجية التعاون التقني هي الجانب الثالث من المثلث متساوي الأضلاع للأونكتاد، وتكمل خطة عمل الأمين العام للأونكتاد ورؤيتها بغية تنفيذ عهد بريدجتاون والخطة البرنامجية للأونكتاد لعام 2023. وأشارت إلى أن القصد من المناقشات الجارية مع الدول الأعضاء هو أن تفضي إلى الموافقة الرسمية على الاستراتيجية في الدورة المقبلة لمجلس التجارة والتنمية، وسلطت الضوء على أربع سمات رئيسية للاستراتيجية. أولاً، شددت على الصلات الوثيقة بين الأركان الثلاثة للأونكتاد، وهي البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني، التي يكمل بعضها بعضاً ويثري بعضها بعضاً، وشددت على الميزة النسبية للأونكتاد في وضع نهج وأدوات مصممة خصيصاً للاستجابة على أفضل وجه للاحتياجات الإنمائية الطويلة الأجل للبلدان. ثانياً، أبرزت أهمية إدماج الإصلاح الجاري للأمم المتحدة وما يتصل بذلك من تنسيق مع نظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة في استراتيجية التعاون التقني، فضلاً عن الحاجة إلى التكامل بين الأونكتاد والكيانات الأخرى ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة بغية التحقق من الأخذ بنهج أكثر اتساقاً وتكاملاً وكفاءة عند تقديم المساعدة التقنية على المستوى القطري.

ثالثاً، أشارت إلى الحاجة إلى مزيد من التعاون بين الشعب من أجل زيادة الاتساق والوضوح، ولا سيما فيما يتعلق بالشركاء والمانحين، مع الحرص على وضع أنشطة أكثر استدامة ويمكن التنبؤ بها. رابعاً، تناولت بالتفصيل المنهجية المعتمدة في إطار الاستراتيجية فيما يتعلق بتحسين الإدارة القائمة على النتائج، أي إيجاد حل لتحقيق التكامل بين التخطيط والإدارة والإبلاغ.

31- ورحب ممثل مجموعة إقليمية وعدد قليل من الوفود بمشروع الاستراتيجية وأعربوا عن تقديرهم للجهود التي تبذلها الأمانة لإدماج التوجهات المستمدة من عهد بريدجتاون ولتعزيز الإدارة القائمة على النتائج والتقييمات والتنسيق بين الوكالات وفيما بين الشعب. وأشار ممثلو عدد قليل من المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين إلى أن التأخر في تقديم الاستراتيجية لم يسمح بالنظر المستفيض وأنه لا يمكن تقديم سوى اقتراحات أولية للمناقشات الحالية.

32- وأبرز ممثلو بعض المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين أهمية وجود استراتيجية واحدة متماسكة لجمع الأموال كجزء من استراتيجية التعاون التقني التي من شأنها أن تحدد التوجيه الاستراتيجي للتعاون التقني للأونكتاد. وشدد ممثل مجموعة إقليمية على أن الاستراتيجية ستستفيد من تجميع طلبات التعاون التقني بوصفها برامج شاملة ومتعددة السنوات وإقليمية ومن تحسين ترتيبات التمويل. وأعرب ممثل مجموعة إقليمية أخرى عن قلقه إزاء إضفاء الطابع اللامركزي على جمع الأموال لأن هذا التجزؤ يمكن أن يُفسر على أنه غياب للاتساق والاستراتيجية، وسيؤثر سلباً على مصداقية المنظمة والدعم الذي تتلقاه في المدى البعيد.

33- وشدد ممثل مجموعة إقليمية على ضرورة مواءمة الاستراتيجية مع خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وشدد أحد المندوبين على ضرورة مواءمة الاستراتيجية مع عهد بريدجتاون وتكييفها مع الموضوع الرئيسي للأونكتاد الخامس عشر. وشدد مندوب آخر على أن التعاون التقني ينبغي أن يدعم الإصلاحات الهيكلية في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، للمساعدة على بناء القدرة على الصمود. ولاحظ مع التقدير، في هذا الصدد، الإشارة إلى نظام المنسقين المقيمين في الاستراتيجية وطلب مزيداً من المعلومات عن كيفية تعاون الأونكتاد مع المنسقين المقيمين في تقديم التعاون التقني. وشدد ممثل مجموعة إقليمية على أن التعاون التقني ينبغي أن يشمل أيضاً، بالإضافة إلى تحليل السياسات، تنفيذ ومتابعة التوصيات والتقييمات المتعلقة بالسياسات العامة لتعزيز التوجه القائم على النتائج.

34- وأشار ممثل مجموعة إقليمية ومندوب إلى أن الاستراتيجية يمكن أن تستفيد من زيادة التركيز من حيث أشكال التعاون التقني والنطاق الجغرافي. واقترح مندوب أن يضطلع الأونكتاد بدور الدعوة للبلدان النامية لكي يقترح على المانحين تمويل برامج التعاون التقني تمثياً مع الأولويات الوطنية. وتساءل مندوب آخر عما إذا كانت الاستراتيجية وثيقة دائمة أو سيتم تحديثها في كل دورة من دورات المؤتمر.

35- وأعربت نائبة الأمانة العامة للأونكتاد عن تقديرها للتعليقات البناءة، وقدمت مزيداً من التفاصيل عن ثلاثة مواضيع، هي المبادئ التوجيهية الداعمة لاستراتيجية التعاون التقني، والحاجة إلى تعزيز التنسيق، والحاجة إلى تحسين الدعوة. أولاً، فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية، أكدت أن خطة عام 2030 هي خريطة الطريق الرئيسية للاستراتيجية، وفي هذا السياق ستكون الاستراتيجية جزءاً لا يتجزأ من الولاية المتجددة للأونكتاد، وستستفيد من عهد بريدجتاون، ومن رؤية الأمانة العامة للأونكتاد وعمليات التشاور مع الدول الأعضاء. ثانياً، أبرزت أهمية تعزيز التنسيق كما يتسنى للأونكتاد أن يقترح عملاً مشتركاً من أجل "توحيد الأداء" على نحو فعال، ومن ثم تحقيق اعتراف أكبر في منظومة الأمم المتحدة في ظل مشاركة مناسبة في أطر التعاون على الصعيد القطري. ثالثاً، قالت إنها تؤيد الفكرة القائلة إن الاستراتيجية تحتاج إلى الدعم من خلال تعبئة الموارد اللازمة، وأن ذلك يمكن تحقيقه عن طريق الدعوة المنسقة إزاء المانحين.

ثالثاً - المسائل التنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

36- انتخبت فرقة العمل المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرامجي، في جلستها العامة الافتتاحية المعقودة في 7 شباط/فبراير 2022، السيد مارتن زيبندن (سويسرا) رئيساً لها، والسيد ناتى فيشيتسوراساترا (تايلند) نائباً للرئيس ومقرراً.

باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 2 من جدول الأعمال)

37- واعتمدت الفرقة العاملة، في جلستها العامة الافتتاحية أيضاً، جدول أعمالها المؤقت الوارد في الوثيقة TD/B/WP/313. وكان جدول الأعمال كالاتي:

- 1- انتخاب أعضاء المكتب.
- 2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- 3- استعراض مشروع الخطة البرنامجية للأونكتاد والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2023، الجزء الثاني من الميزانية البرنامجية المقترحة.
- 4- استراتيجية التعاون التقني.
- 5- جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والثمانين للفرقة العاملة.
- 6- مسائل أخرى.
- 7- اعتماد التقرير الذي ستقدمه الفرقة العاملة إلى مجلس التجارة والتنمية.

جيم - جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والثمانين للفرقة العاملة

(البند 5 من جدول الأعمال)

38- وافقت الفرقة العاملة، في جلستها العامة الختامية، المعقودة في 11 شباط/فبراير 2022، على جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والثمانين، كما يرد في ورقة غير رسمية عُمت في 4 شباط/فبراير 2022 (انظر المرفق الأول).

دال - مسائل أخرى

(البند 6 من جدول الأعمال)

39- لم تُعرض أي مسائل أخرى على الفرقة العاملة للنظر فيها.

هاء - اعتماد التقرير الذي ستقدمه الفرقة العاملة إلى مجلس التجارة والتنمية

(البند 7 من جدول الأعمال)

40- وافقت الفرقة العاملة، في جلستها العامة الختامية، المعقودة في 11 شباط/فبراير 2022، على تقرير الدورة وأذنت لنائب الرئيس - المقرر بأن يقوم، تحت إشراف الرئيس، بوضع الصيغة النهائية للتقرير الذي سيُقدّم إلى مجلس التجارة والتنمية.

جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والثمانين للفرقة العاملة

- 1- انتخاب أعضاء المكتب.
- 2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- 3- استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة.
- 4- تقييم أنشطة الأونكتاد:
 - (أ) تقييم أنشطة الأونكتاد: لمحة عامة؛
 - (ب) تقييم مستقل للبرنامج الفرعي 1 للأونكتاد: العولمة والترابط والتنمية.
- 5- الدورة التحضيرية للخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.
- 6- جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والثمانين للفرقة العاملة.
- 6- مسائل أخرى.
- 7- اعتماد التقرير الذي ستقدمه الفرقة العاملة إلى مجلس التجارة والتنمية.

المرفق الثاني

الحضور*

1- حضر الدورة ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي:

كابو فيردي	الجبل الأسود	الاتحاد الروسي
كمبوديا	الجزائر	الأرجنتين
كوبا	الجمهورية الدومينيكية	الأردن
كولومبيا	الجمهورية العربية السورية	إسبانيا
الكونغو	جمهورية تنزانيا المتحدة	إستونيا
الكويت	جمهورية كوريا	إكوادور
كينيا	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	ألمانيا
لبنان	جنوب أفريقيا	الإمارات العربية المتحدة
ليسوتو	جيبوتي	إندونيسيا
مدغشقر	دولة فلسطين	أنغولا
مصر	رومانيا	أوغندا
المغرب	زامبيا	إيران (جمهورية - الإسلامية)
المكسيك	سري لانكا	باكستان
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السودان	البرازيل
موريشيوس	سويسرا	بربادوس
موزامبيق	شيلي	البرتغال
ناميبيا	صربيا	بنغلاديش
نيبال	الصين	بنما
نيجيريا	العراق	بوتسوانا
نيكاراغوا	عمان	بوركينافاسو
هايتي	غابون	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
الهند	غامبيا	بيرو
هندوراس	غواتيمالا	تايلند
هنغاريا	غيانا	تركيا
هولندا	فانواتو	تشيكيا
اليابان	فرنسا	تونس
اليمن	الفلبين	جامايكا
اليونان	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	
	فنلندا	
	فييت نام	

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/WP(83)/INF.2.

-2 وحضر الدورة ممثلو المنظمات الحكومية الدولية التالية:

الاتحاد الأوروبي

-3 وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية مُمثلةً في الدورة:

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
